تقييم فعالية الإيرادات الجبائية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية

– دراسة حالة بلدية حمادي كرومة للفترة (2020–2024) –

Evaluating the Effectiveness of Tax Revenues in Financing the Budget of Local Authorities -Case study of Hammadi Krouma municipality for the period (2020-2024)

مريم صيد[1]، سوسن زيرق[2]

[1]جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة، m.sid@univ-skikda.dz

[2]جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة، s.zirek@univ-skikda.dz

تاريخ الاستلام: 2025/10/12 تاريخ القبول: 2025/11/13 تاريخ النشر: 2025/12/03

Abstract:

This study analyzes the effectiveness and contribution of local taxation to creative innovation by highlighting innovative inventions and tax revenue collection, and assessing its adequacy in achieving financial growth. The study employs descriptive and analytical methods, focusing on the municipalities of Hammadi Krouma and Skikda during the period 2020-2024.

It ultimately concluded that the municipality relies heavily on revenues from the petroleum products tax representing of total collections which reveals a weak diversification of tax resources and a fragile financial base for the municipality.

Keywords: Local authorities, budget financing, local tax collection, tax revenues.
Jel Classification Codes : H 61; H 71; H 72.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم مدى فعالية ومساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، من خلال تسليط الضوء على واقع تطور تقديرات وتحصيلات الإيرادات الجبائية، وإبراز مدى كفايتها في تحقيق التوازن المالي، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، واختيار بلدية حمادي كرومة بولاية سكيكدة كدراسة حالة خلال الفترة (2020–2024).

وقد خلصت الدراسة في الأخير إلى أن البلدية محل الدراسة تعتمد في تمويل ميزانيتها بنسبة كبيرة على إيرادات الرسم على المنتوجات البترولية من إجمالي التحصيلات، وهو ما يعكس هشاشة قاعدة الموارد الجبائية المحلية وضعف تنوع موارد البلدية الذي يضمن التمويل الكافي لميزانيتها وتأمين استدامتها ماليا.

كلمات مفتاحية : جماعات محلية، تمويل الميزانية، جباية محلية، إيرادات جبائية.

تصنيفات JEL : H 61 ؛ H 71 ؛ H 72.

المؤلف المرسل: مريم صيد، جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة، m.sid@univ-skikda.dz

1. مقدمة

تعد المالية المحلية إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة على مستوى الجماعات المحلية، حيث تعتمد هذه الأخيرة على موارد مالية متنوعة لضمان تقديم الخدمات العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين هذه الموارد، تحتل الإيرادات الجبائية مكانة محورية باعتبارها مصدرا رئيسيا لتمويل ميزانيات الجماعات المحلية، مما يمكنها من تلبية احتياجات المواطنين وتحقيق التوازن المالي.

وفي ظل تزايد المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية أصبح تحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية ضرورة حتمية، خاصة في ظل تراجع الدعم المالي المركزي، الأمر الذي يجعل من الإيرادات الجبائية عنصرا محوريا في تعزيز وتحقيق هذه الاستقلالية وضمان قدرة الجماعات المحلية على تمويل ميزانياتها بشكل ذاتي.

والجزائر كغيرها من الدول، اعتمدت على منظومة جبائية محلية تهدف إلى تعزيز قدرة الجماعات المحلية على تعبئة الموارد المالية، بما يضمن استمرارية تقديم الخدمات العامة وتحقيق التنمية المحلية.

1.1. إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق، تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في السؤال التالي:

كيف تساهم الإيرادات الجبائية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية على مستوى بلدية حمادي كرومة للفترة (2020–2024)؟

يتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع تطور تقديرات وتحصيلات الإيرادات الجبائية ببلدية حمادي كرومة؟
- ما مدى فعالية الإيرادات الجبائية في تمويل ميزانية بلدية حمادي كرومة؟
- ما مدى كفاية الإيرادات الجبائية في تحقيق التوازن المالي لبلدية حمادي كرومة؟

2.1. فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضية التالية:

– تساهم الإيرادات الجبائية بشكل كبير في تمويل ميزانية بلدية حمادي كرومة للفترة (2020- 2024).

3.1. أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه الجباية المحلية في دعم ميزانية الجماعات المحلية؛
- تقييم مدى مساهمة وفعالية الإيرادات الجبائية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية؛
- إبراز كيفية توزيع الموارد الجبائية الأساسية ومدى تأثيرها على ميزانية الجماعات المحلية.

4.1. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في الدور الذي تلعبه الإيرادات الجبائية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، باعتبارها المورد الأساسي والمستدام الذي يتيح لها تجسيد برامج التنمية المحلية وتحقيق التوازن المالي.

5.1. منهجية الدراسة:

بغية تحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، في وصف وتحليل البيانات المتعلقة بالإشكالية المدروسة والمتعلقة بتقييم فعالية مساهمة الايرادات الجبائية في تمويل ميزانية بلدية حمادي كرومة بولاية سكيكدة.

2. تمويل الجماعات المحلية في ظل نظام الجباية المحلية

تعد الجباية المحلية أحد المصادر الأساسية لتمويل التنمية المحلية والمقصود من هذه الجباية أن تكون للجماعات المحلية نظاما جبائيا مستقلا ومنفصلا عن النظام الجبائي للدولة، تخصص إيراداته وتوزع بحصص معينة فيما بينها، وهذا ما جعلها تكتسب أهمية بالغة كنتيجة حتمية لضرورة تدعيم ميزانية الجماعات المحلية باعتبارها آلية من آليات الدعم المالي.

1.2. مفهوم الجباية المحلية:

هي "اقتطاع جبري دون مقابل" (الجيلالي، 2021، صفحة 248)، ويقصد بها أيضا "مجموع الضرائب والرسوم المختلفة لفائدة الجماعات المحلية وهيئاتها بطريقة مباشرة وغير مباشرة، أي تلك التي يرجع حق استخدامها للجماعات المحلية بواسطة إدارتها الجبائية مباشرة ضمن الملزمين بأدائها، أو تلك المحولة لفائدتها من طرف الدولة" (بن صغير، 2020، صفحة 5).

ويقصد بها أيضا "الضرائب والرسوم التي تحصل لفائدة البلديات والولايات والصناديق المشتركة للجماعات المحلية، والتي تفرض من طرف الهيئات المركزية، والتي تخضع إلى الأحكام التي لها علاقة بهذه الضرائب أو الضرائب المحلية، وذلك بعد مصادقة السلطة التشريعية " (حامد، 2016، صفحة 47).

2.2. مفهوم الجماعات المحلية: تعرف الجماعات المحلية على أنها "وحدات جغرافية معينة، ذات استقلال مالي وإداري، تمتع بالشخصية المعنوية، تقدم الخدمات العامة، ويقوم على إدارتها مجلس محلي منتخب أو معين أو يجمع بين الانتخاب والتعيين، كما أنها تمارس اختصاصاتها وواجباتها تحت رقابة السلطة المركزية وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها" (المبيضين، 2020، صفحة 23).

كما تعرف على أنها "هيئات مستقلة يطلق عليها مصطلح الجماعات المحلية المنتخبة، باعتبار أن جهازها التنفيذي ينتخب من قبل الشعب، وتعرف كذلك بالبلديات والولايات" (جلالي، 2022، صفحة 349).

2.3. مصادر تمويل الجماعات المحلية: يعتبر التمويل المحلي أداة لتحقيق ودعم التنمية المحلية، حيث يمثل كل الموارد المالية المتاحة، والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة، ويمكن تصنيف مصادر تمويل الجماعات المحلية إلى موارد خارجية وأخرى داخلية نستعرضها كما يلي:

1.3.2. الموارد الخارجية: تلجأ الجماعات المحلية للتمويل الخارجي في حالات إستثنائية، أهمها عدم كفاية أو عجز الموارد الداخلية عن تغطية نفقات التجهيز والاستثمار في الميزانية المحلية، كما يمكن أن يكون هذا التمويل كمبادرة من طرف الحكومة كتقديمها للإعانات من فترة لأخرى (يحياوي سمير و حمادي، 2023، صفحة 67). وتتمثل الموارد الخارجية في:

– الإعانة الحكومية: وهي مساهمات مالية تهدف إلى تكملة الموارد المالية المتاحة للهيئات المحلية والحد من الفوارق بينها لضمان التوازن، وتنقسم إلى إعانات مباشرة من الدولة وأخرى يمنحها الصندوق المشترك للجماعات المحلية (عولمي، 2006، الصفحات 272- 273).

– القروض: وتعد موردا آخر لتمويل مشاريع التنمية المحلية، إذ توجه لتغطية نفقات أشغال التجهيز والإنجاز والدراسات ضمن الميزانية المحلية، وتلتزم البلدية في حال الاقتراض بتسديد أصل الدين من إيراداتها الاستثمارية (مقران و سويقات، 2025، صفحة 142).

2.3.2. الموارد الداخلية: تتمثل في الموارد المالية الذاتية للجماعات المحلية التي تعكس مدى قدرتها على الاعتماد على نفسها في تمويل التنمية المحلية، ويمكن تقسيمها إلى موارد جبائية وموارد غير جبائية (بوزيدة و خلادي، 2018، صفحة 11).

3. الإيرادات الجبائية كمصدر تمويلي أساسي للجماعات المحلية

نظرا لأهمية الاستقلالية المالية للجماعات المحلية، أصبح هذا الموضوع محط اهتمام متزايد في الساحة الاقتصادية، لا سيما باعتبار الجباية المحلية المورد الأساسي لتمويل ميزانية الجماعات المحلية.

1.3. الإيرادات الجبائية المحصلة كليا لفائدة الجماعات المحلية:

تشترك البلديات مع الولايات والصندوق المشترك للجماعات المحلية في مجموعة من الضرائب والرسوم تتمثل فيما يلي: (الجريدة الرسمية، 2025)

– **الرسم على النشاط المهني**: يفرض الرسم على النشاط المهني على رقم الأعمال المحقق في الجزائر من طرف المكلفين بالضريبة، الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، ضمن صنف الأرباح المهنية أو للضريبة على أرباح الشركات.

– **الرسم المحلي للتضامن**: يفرض على رقم الأعمال المحقق في الجزائر من قبل المكلفين بالضريبة الذين يمارسون أنشطة نقل المحروقات بواسطة الأنابيب، النشاطات المنجمية التي تخضع أرباحها للضريبة على الدخل الإجمالي أو للضريبة على أرباح الشركات.

– **الرسم على المنتوجات البترولية أو المماثلة لها**: يؤسس الرسم على المنتجات البترولية أو المماثلة لها، أو المحصل عليها داخل الجزائر، لا سيما في مصانع الخاضعة للرقابة الجمركية.

2.3. الإيرادات الجبائية المحصلة كليا لفائدة البلدية: تتمثل الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة البلديات دون سواها فيما يلي: (الجريدة الرسمية، 2025)

– **الرسم العقاري**: رسم سنوي يفرض على الملكيات المبنية وغير المبنية فوق التراب الوطني وبجميع أنواعها، مهما كانت حالتها القانونية، ماعدا تلك التي تم إعفاؤها من الضريبة.

– **رسم التطهير**: يحصل لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية، رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية على جميع الملكيات المبنية.

– **الرسم على الإقامة**: هو رسم يحصل لصالح البلديات، يفرض على الأشخاص المقيمين داخل البلدية ولا يمتلكون بها سكن خاص، ويدفعون بناء عليه الرسم العقاري.

– **الرسم الصحي على اللحوم**: هو رسم يحصل لفائدة البلديات، واجب الدفع من قبل مالك اللحم عند الذبح إذا كان تاجرا، أما إذا لم يكن تاجر فإن التاجر الذي بواسطته قام بعملية الذبح يكون هو المسؤول تضامنيا مع المالك في دفع الرسم.

– **رسم السكن**: يفرض على كل شخص يمتلك أو ينتفع بعقار سكني أو مهني يقع في جميع البلديات، سواء كان مالكا أو مستأجرا أو مستغلا للعقار بدون مقابل.

3.3. الإيرادات الجبائية المحصلة جزئيا لفائدة الجماعات المحلية: تتقاسم حصيلة هذه الموارد كل من الجماعات المحلية والدولة وكذا صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، وتتكون من الضرائب والرسوم التالية: (الجريدة الرسمية، 2025)

–الضريبة على الثروة (الأملاك): تفرض على أملاك الأشخاص الطبيعيين الموجودة داخل أو خارج الجزائر إذا كان مقرهم الجبائي بالجزائر، وعلى أملاكهم الموجودة بالجزائر فقط إذا لم يكن مقرهم الجبائي بالجزائر أو حسب مستوى معيشتهم، وإذا كانوا لا يحوزون أملاكا لكن مقرهم الجبائي بالجزائر.

– الضريبة الجزافية الوحيدة: وهي ضريبة يخضع لها الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا، وكذا التعاونيات الفنية والتقليدية والشركات المدنية المهنية، التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ثمانية ملايين دينار، باستثناء تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن غير التجارية.

– الرسم على القيمة المضافة: يفرض على عمليات البيع والأعمال العقارية والخدمات من غير تلك الخاضعة للرسوم الخاصة التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا، والتي تنجز في الجزائر بصفة إعتيادية أو عرضية (الجريدة الرسمية، 2024).

4. تحليل الإيرادات الجبائية المحلية لبلدية حمادي كرومة ولاية سكيكدة:

استكمالا لما تم عرضه ولتقييم مدى فعالية الإيرادات الجبائية في دعم وتمويل ميزانية الجماعات المحلية، سيتم تحليل الإيرادات الجبائية التي ترجع لفائدة بلدية حمادي كرومة والتي تعتبر من أقدم وأغنى البلديات على مستوى ولاية سكيكدة، بالإضافة إلى بيان مدى مساهمتها في تمويل الميزانية خلال الفترة (2020- 2024).

1.4. تطور تقديرات وتحصيلات الإيرادات الجبائية لبلدية حمادي كرومة

1.1.4. تطور تقديرات وتحصيلات الإيرادات الجبائية المحصلة كليا لفائدة الجماعات المحلية: يوضح الجدول الموالي تطور التقديرات والتحصيلات الجبائية للرسم على المنتوجات البترولية خلال الفترة (2020-2024) والذي يعود بنسبة 66 % لفائدة البلدية.

جدول (01): تطور التقديرات والتحصيلات الجبائية للرسم على المنتوجات البترولية للفترة (2020-2024)

السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
التقديرات الجبائية	362 503 522,00	397 033 131,00	398 517 715,00	393 682 392,00	337 971 116,00
التحصيلات الجبائية	434 542 065,50	459 286 396,02	418 314 219,25	286 234 961,22	315 561 909,38

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على وثائق بلدية حمادي كرومة (2020-2024).

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ تفاوت ملحوظ بين التقديرات والتحصيلات الفعلية على مدار السنوات، ففي معظم السنوات، تجاوزت التحصيلات الجبائية التقديرات المسطرة، كما هو الحال في السنوات 2020 ،2021 و2022، مما يعكس إما دقة أقل في تقدير المداخيل أو أداء جيد في التحصيل الجبائي خلال تلك الفترة، لا سيما في سنة 2021 التي سجلت أعلى تحصيل بقيمة 459.286.396,02 دج مقابل تقدير قدره 397.033.131,00 دج، في المقابل شهدت سنتا 2023 و2024 تراجعا واضحا في التحصيلات مقارنة بالتقديرات، وخاصة سنة 2023 التي انخفض فيها التحصيل إلى 286.234.961,22 دج رغم تقدير قدره 393.682.392,00 دج، مما قد يشير إلى صعوبات ميدانية في التحصيل أو تقلبات مرتبطة بالإنتاج أو الأسعار. ويظهر من هذه المعطيات أن البلدية بحاجة إلى تحسين آليات تقدير المداخيل الجبائية وربطها بشكل أكثر واقعية بالتحصيلات الفعلية، لضمان تخطيط مالي أدق وأكثر فاعلية.

2.1.4. تطور تقديرات وتحصيلات الإيرادات الجبائية المحصلة كليا لفائدة البلدية: وهي الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة بلدية حمادي كرومة دون سواها وتتمثل فيما يلي:

– الرسم العقاري ورسم التطهير: يبين الجدول الموالي تطور التقديرات والتحصيلات الجبائية للرسم العقاري ورسم التطهير للبلدية محل الدراسة خلال الفترة (2020–2024).

جدول رقم (02): تطور التقديرات والتحصيلات الجبائية للرسم العقاري ورسم التطهير للفترة (2020–2024)

السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
التقديرات الجبائية	223 983,00	2 513 352,00	1 337 383,00	1 433 908,00	1 654 811,00
التحصيلات الجبائية	11 472 125,00	9 692 870,06	10 440 504,00	1 700 311,54	8 023 439,00

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على وثائق بلدية حمادي كرومة (2020–2024).

يظهر الجدول أعلاه الفروقات الكبيرة بين المبالغ المقدرة نظريا والمبالغ المحصلة فعليا من قبل مصالح البلدية، ما يسلط الضوء على فعالية أداء النظام الجبائي المحلي.

سجلت سنة 2020 أضعف تقديرات جبائية خلال الفترة، إذ بلغت 223.983 دج فقط، بينما قدرت التحصيلات الفعلية بـ 11.472.125 دج، وهو ما يمثل فرقا شاسعا يطرح تساؤلات حول مدى دقة أو تحديث قواعد التقدير الجبائي، سنة 2021 ورغم تسجيل إرتفاع معتبر في التقديرات لتصل إلى 2.513.352.00 دج، إلا أن التحصيلات سجلت تراجعا مقارنة بالسنة السابقة، حيث بلغت 9.692.870,06 دج، غير أنها ظلت أعلى بكثير من التقديرات، ما يعزز فرضية وجود ضعف في آلية التقدير.

أما سنة 2022، فقد شهدت انخفاضا جديدا في التقديرات إلى 1.337.383.00 دج، بينما ارتفعت التحصيلات إلى 10.440.504.00 دج، ما يعكس استمرار غياب التناسب بين التقدير والتحصيل، وقد تميزت سنة 2023 بتراجع حاد في التحصيلات إلى 1.700.311,54 دج، مقابل تقديرات بلغت 1.433.908.00 دج، وهي السنة الوحيدة التي اقترب فيها التقدير من التحصيل، وهو ما قد يرتبط بظروف مالية إستثنائية أو إنخفاض فعلي في النشاط الجبائي، أما سنة 2024 فسجلت ارتفاعا في التقديرات يصل إلى 1.654.811.00 دج، وتحسنا واضحا في التحصيلات بلغ 8.023.439.00 دج، ما قد يعكس استرجاعا نسبيا لنشاط التحصيل أو تحسنا في أداء المصالح الجبائية.

– الرسم الصحي على اللحوم: يبين الجدول رقم (03) تطور التقديرات والتحصيلات الجبائية للرسم الصحي على اللحوم خلال الفترة (2020-2024).

جدول رقم (03): تطور التقديرات والتحصيلات الجبائية للرسم الصحي على اللحوم للفترة (2020-2024)

السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
التقديرات الجبائية	50 000,00	50 000,00	50 000,00	50 000,00	50 000,00
التحصيلات الجبائية	169 490,00	172 584,00	104 550,00	99 240,00	0.00

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على وثائق بلدية حمادي كرومة (2020-2024).

يلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن التقديرات الجبائية ظلت ثابتة طوال السنوات الخمس عند مستوى 50.000,00 دج سنويا، ما يعكس عدم مراجعة أو تحديث هذه التقديرات رغم التغيرات في التحصيل الفعلي، وبالمقابل سجلت التحصيلات الجبائية تفاوتا ملحوظا، حيث تجاوزت بشكل كبير

التقديرات خلال السنوات 2020، 2021 و2022، لا سيما في سنة 2021 التي بلغ فيها التحصيل 172.584,00 دج، أي أكثر من ثلاثة أضعاف التقدير المسطر، إلا أن هذا التحصيل عرف تراجعا تدريجيا في سنتي 2023 و2024، حيث انخفض إلى 99.240,00 دج ثم انعدمت سنة 2024، وهو مؤشر مقلق قد يرتبط بعوامل كتعطل في التحصيل، أو تراجع النشاط المرتبط بهذا الرسم، أو إشكالات تنظيمية وإدارية.

تعكس هذه المعطيات قصورا في دقة التقديرات السنوية، وتؤكد الحاجة إلى إعتماد آلية أكثر مرونة وواقعية في إعداد الميزانية، مع ضرورة البحث في أسباب الانخفاض الحاد في التحصيل خلال سنة 2024 لإتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.

– رسم السكن: يوضح الجدول أدناه تطور التقديرات والتحصيلات الجبائية للرسم على السكن في البلدية محل الدراسة خلال الفترة (2020-2024).

جدول رقم (04): تطور التقديرات والتحصيلات الجبائية للرسم على السكن للفترة (2020-2024)

السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
التقديرات الجبائية	0.00	0.00	0.00	0.00	3 559 950,00
التحصيلات الجبائية	0.00	0.00	0.00	0.00	9 885 350,83

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على وثائق بلدية حمادي كرومة (2020-2024).

يبين الجدول (04) أن كلا من التقديرات والتحصيلات شهدت انعدام تام من سنة 2020 إلى 2023، ما يدل على غياب هذا المورد الجبائي في تلك السنوات، وذلك بسبب عدم إدراجه ضمن مداخيل البلدية لغياب آليات تطبيقه على بلدية حمادي كرومة. إلا أن سنة 2024 شهدت تحولا لافتا، حيث تم لأول مرة إدراج تقدير جبائي للرسم على السكن بقيمة 3.559.950,00 دج، بينما فاقت التحصيلات الفعلية هذا التقدير بشكل كبير، مسجلة 9.885.350,83 دج، أي ما يقارب ثلاثة أضعاف التقدير. هذا الفرق الملحوظ يعكس إما ضعفا في تقدير الإيرادات المحتملة لهذا الرسم أو جهودا إستثنائية في التحصيل خلال هذه السنة. وتشير هذه النتائج إلى أهمية تفعيل هذا المورد الجبائي واستغلاله

بشكل منتظم ضمن هيكل الإيرادات المحلية، مع ضرورة تحسين دقة التقديرات مستقبلا لضمان تخطيط مالي أكثر واقعية وفعالية.

3.1.4. تطور تقديرات وتحصيلات الإيرادات الجبائية المحصلة جزئيا لفائدة الجماعات المحلية: تشترك بلدية حمادي كرومة مع الولاية والدولة وكذا صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، في مجموعة من الضرائب والرسوم وتتمثل في:

– الضريبة الجزافية الوحيدة: يبين الجدول (05) تطور التقديرات والتحصيلات الجبائية للضريبة الجزافية الوحيدة خلال الفترة (2020-2024).

جدول (05): تطور التقديرات والتحصيلات الجبائية للضريبة الجزافية الوحيدة للفترة (2020-2024)

السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
التقديرات الجبائية	16 163 154,00	11 053 544,00	8 337 838,00	17 856 434,00	15 649 740,00
التحصيلات الجبائية	11 051 868,77	10 288 535,26	16 142 336,97	15 560 405,25	16 696 706,01

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على وثائق بلدية حمادي كرومة (2020-2024).

يلاحظ من الجدول أعلاه وجود تباين واضح بين التقديرات والتحصيلات طيلة فترة الدراسة، ما يعكس تذبذبا في دقة التقدير أو في مردودية التحصيل، ففي سنة 2020، فاقت التقديرات 16.163.154,00 دج التحصيلات 11.051.868,77 دج، وهو ما يشير إلى عجز في التحصيل. إلا أن الوضع إنقلب في سنتي 2022 و2024، حيث تجاوزت التحصيلات الفعلية بكثير التقديرات المسطرة، وسجل أعلى فرق في سنة 2022، بتحصيل بلغ 16.142.336,97 دج، مقابل تقدير لم يتجاوز 8.337.838,00 دج، ما يبرز ضعفا في التقدير وتوقعات غير واقعية للعائدات المحتملة. كما شهدت سنة 2023 تقاربا نسبيا بين التقديرات 17.856.434,00 دج والتحصيلات 15.560.405,25 دج، ما يعكس تحسنا في دقة التوقعات، وتؤكد هذه النتائج على أهمية مراجعة منهجيات إعداد التقديرات الجبائية بشكل دوري، بالإستناد إلى الأداء الفعلي والبيانات السابقة، لضمان فعالية التخطيط المالي المحلي وتعزيز قدرة البلدية على تعبئة مواردها الجبائية بشكل أكثر كفاءة.

– **الرسم على القيمة المضافة:** يوضح الجدول 06 تطور التقديرات والتحصيلات الجبائية للرسم على القيمة المضافة خلال الفترة (2020-2024).

جدول (06): تطور التقديرات والتحصيلات الجبائية للرسم على القيمة المضافة للفترة (2020-2024)

السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
التقديرات الجبائية	34 426 102,00	42 986 758,00	43 795 731,00	45 751 923,00	47 844 797,00
التحصيلات الجبائية	41 144 148,28	44 124 796,11	49 484 868,56	45 511 587,29	49 882 038,20

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على وثائق بلدية حمادي كرومة (2020-2024).

يتبين من خلال المعطيات أن هذا المورد الجبائي يعد من بين الموارد المنتظمة والمستقرة نسبيا، سواء من حيث التقديرات أو التحصيلات، وقد شهدت المبالغ التي يمكن تحصيلها إرتفاعا تدريجيا على مدار السنوات، من 34.426.102,00 دج في 2020 إلى 47.844.797,00 دج في 2024، ما يدل على توقعات متزايدة بارتفاع العائدات من هذا المورد، وبالمقابل جاءت التحصيلات الفعلية أعلى من التقديرات في جميع السنوات باستثناء 2023، التي سجل فيها تحصيل أقل بقليل من التقدير 45.511.587,29 دج مقابل تقدير بـ 45.751.923,00 دج، وهو فرق طفيف لا يعكس خللا كبيرا. ومن أبرز ما يلاحظ كذلك هو الأداء الإيجابي المستمر في التحصيل، حيث بلغت التحصيلات أقصاها في سنة 2024 بقيمة 49.882.038,20 دج، متجاوزة التقديرات بحوالي 2 مليون دج، ما يشير إلى فعالية في التحصيل أو نشاط اقتصادي محلي متنام، كما تؤكد الفوارق الإيجابية بين التقدير والتحصيل في سنوات 2020، 2021 و2022 على وجود هامش آمن في إعداد الميزانية، ما يظهر إدارة مالية حذرة، وبشكل عام فإن الرسم على القيمة المضافة يمثل مصدرا جبائيا موثوقا ومستقرا للبلدية، ويوصى بالحفاظ على هذا النسق التصاعدي في التقدير والتقييم، مع تحسين أدوات المتابعة لضمان دقة أكبر في إسقاطات الميزانية المستقبلية.

2.4. نسبة مساهمة الضرائب والرسوم في إجمالي التحصيلات الجبائية لبلدية حمادي كرومة

– نسبة المساهمة خلال سنة 2020: يوضح الجدول الموالي مدى مساهمة كل من الضرائب والرسوم في إجمالي التحصيلات الجبائية لبلدية حمادي كرومة خلال سنة 2020.

جدول رقم (07): نسبة مساهمة الضرائب والرسوم في إجمالي التحصيلات الجبائية لسنة 2020.

طبيعة الضرائب والرسوم	التحصيلات الجبائية	نسبة المساهمة
الرسم على المنتوجات البترولية أو المماثلة لها	434 542 065,50	% 87.19
الرسم العقاري ورسم التطهير	11 472 125,00	% 2.30
الرسم الصحي على اللحوم	169 490,00	% 0.03
رسم السكن	0,00	% 0
الضريبة الجزافية الوحيدة	11 051 868,77	% 2.22
الرسم على القيمة المضافة	41 144 148,28	% 8.26
المجموع	**498 379 697,55**	**% 100**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على وثائق بلدية حمادي كرومة (لسنة 2020).

يتضح من خلال الجدول السابق هيمنة شبه مطلقة للرسم على المنتوجات البترولية أو المماثلة لها، الذي شكل ما نسبته 87.19 % من إجمالي التحصيلات، بقيمة بلغت 434.542.065,50 دج، ما يدل على اعتماد كبير من طرف البلدية على هذا المورد كمصدر رئيسي للتمويل المحلي، في المقابل تبرز مساهمات ضئيلة لباقي الرسوم، حيث سجل الرسم على القيمة المضافة نسبة مساهمة قدرها 8.26 %، وهو المورد الثاني من حيث الأهمية، يليه الرسم العقاري ورسم التطهير بنسبة 2.30 %. أما الضريبة الجزافية الوحيدة، فرغم أهميتها على الصعيد الوطني كمورد محلي، فقد ساهمت بنسبة 2.22 % فقط، وهو ما يعكس ضعفا في مردوديتها على مستوى البلدية، وتكاد تكون مساهمة الرسم الصحي على اللحوم هامشية، بنسبة 0.03 %، بينما لم يسجل أي تحصيل لرسم السكن خلال هذه السنة، بنسبة مساهمة تساوي 0 %.

تعكس هذه البيانات ارتكاز البلدية على مورد واحد فقط تقريبا، ما يجعلها عرضة لمخاطر مالية في حال تراجع هذا المورد. وعليه يوصى بتنويع القاعدة الجبائية للبلدية وتعزيز فعالية تحصيل الرسوم المحلية الأخرى لتحقيق توازن واستدامة مالية أكبر.

- **نسبة المساهمة خلال سنة 2021**: يبين الجدول (08) مدى مساهمة كل ضريبة ورسم في إجمالي التحصيلات الجبائية لبلدية حمادي كرومة خلال سنة 2021.

جدول رقم (08): نسبة مساهمة الضرائب والرسوم في إجمالي التحصيلات الجبائية لسنة 2021.

طبيعة الضرائب والرسوم	التحصيلات الجبائية	نسبة المساهمة
الرسم على المنتوجات البترولية أو المماثلة لها	459 286 396,02	% 87.72
الرسم العقاري ورسم التطهير	9 692 870,06	% 1.85
الرسم الصحي على اللحوم	172 584,00	% 0.03
رسم السكن	0,00	% 0
الضريبة الجزافية الوحيدة	10 288 535,26	% 1.97
الرسم على القيمة المضافة	44 124 796,11	% 8.43
المجموع	**523 565 181,45**	**% 100**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على وثائق بلدية حمادي كرومة (لسنة 2021).

يظهر من خلال الجدول استمرار الاعتماد الكبير على الرسم على المنتوجات البترولية أو ما يماثلها كمورد مالي أساسي، حيث بلغت قيمة تحصيلاته 459.286.396,02 دج، وهو ما يمثل نسبة 87.72 % من إجمالي التحصيلات الجبائية، مما يؤكد مرة أخرى هيمنة هذا المورد على الهيكل الجبائي المحلي .كما يحافظ الرسم على القيمة المضافة على المرتبة الثانية بنسبة 8.43 %، بما يعادل 44.124.796,11 دج، وهو ما يعكس استقرار هذا المورد نسبيا ودوره المساند في تمويل البلدية، أما باقي الرسوم فتظهر بنسب مساهمة ضعيفة جدا، إذ ساهم كل من الرسم العقاري ورسم التطهير بنسبة 1.85 %، والضريبة الجزافية الوحيدة بـ 1.97 % فقط، فيما ظلت مساهمة الرسم الصحي على اللحوم هامشية عند 0.03 %، وكما في سنة 2020، لم تسجل أي تحصيلات من رسم السكن، ما يعكس استمرارية غيابه عن الهيكل الجبائي للبلدية خلال هذه السنة.

تعكس هذه المعطيات هشاشة قاعدة الموارد الجبائية المحلية نتيجة التبعية الشديدة لمورد واحد، وتبرز الحاجة الملحة إلى تفعيل وتطوير التحصيلات من باقي الضرائب والرسوم لتأمين الاستدامة المالية وتفادي تقلبات العائدات المرتبطة بسوق المحروقات أو تغييرات على مستوى التشريعات الجبائية الوطنية.

– نسبة المساهمة خلال سنة 2022: يبين الجدول أدناه مدى مساهمة كل ضريبة ورسم في إجمالي التحصيلات الجبائية لبلدية حمادي كرومة خلال سنة 2022.

جدول (09): نسبة مساهمة الضرائب والرسوم في إجمالي التحصيلات الجبائية لسنة 2022

طبيعة الضرائب والرسوم	التحصيلات الجبائية	نسبة المساهمة
الرسم على المنتوجات البترولية أو المماثلة لها	418 314 219,25	% 84.60
الرسم العقاري ورسم التطهير	10 440 504,00	% 2.11
الرسم الصحي على اللحوم	104 550,00	% 0.02
رسم السكن	0.00	% 0
الضريبة الجزافية الوحيدة	16 142 336,97	% 3.26
الرسم على القيمة المضافة	49 484 868,56	% 10.01
المجموع	**494 486 478,78**	**% 100**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على وثائق بلدية حمادي كرومة (لسنة 2022).

يوضح الجدول (09) استمرار الاعتماد الكبير على الرسم على المنتوجات البترولية أو ما يماثلها كمصدر رئيسي للإيرادات الجبائية، إذ بلغت تحصيلاته 418.314.219,25 دج، ما يمثل نسبة 84.60 % من إجمالي التحصيلات، ورغم تراجع طفيف في هذه النسبة مقارنة بسنتي 2020 و2021، إلا أن التبعية المالية لهذا المورد لا تزال واضحة. أما الرسم على القيمة المضافة، فقد شهد تحسنا في نسبة مساهمته، حيث بلغت 10.01 % بقيمة 49.484.868,56 دج، مما يجعله ثاني أهم مورد جبائي للبلدية خلال هذه السنة، في حين بقيت مساهمات باقي الرسوم ضعيفة، حيث ساهم الرسم العقاري ورسم التطهير بنسبة 2.11 %، والضريبة الجزافية الوحيدة بنسبة 3.26 %، وهي نسبة تحسن ملحوظ مقارنة بالسنوات السابقة، أما الرسم الصحي على اللحوم فكان حضوره رمزيا بنسبة 0.02 %، في حين لم تسجل أي نسبة مساهمة لرسم السكن كون هذا الأخير منعدم التحصيل في هيكل الإيرادات الجبائية.

بشكل عام تظهر هذه الأرقام هشاشة في تنوع الموارد الجبائية المحلية، حيث تظل المداخيل مرتبطة بشكل كبير بمورد واحد، مما يعرض البلدية لمخاطر مالية في حال تقلب العائدات من هذا المورد، وهو ما يستدعي من القائمين على الشأن المحلي البحث عن سبل لتفعيل وتحصيل الرسوم الأخرى وتوسيع الوعاء الجبائي المحلي لضمان استقرار مالي أكثر استدامة.

– نسبة المساهمة خلال سنة 2023: يوضح الجدول (10) مدى مساهمة كل ضريبة ورسم في إجمالي التحصيلات الجبائية لبلدية حمادي كرومة خلال سنة 2023.

جدول رقم (10): نسبة مساهمة الضرائب والرسوم في إجمالي التحصيلات الجبائية لسنة 2023.

طبيعة الضرائب والرسوم	التحصيلات الجبائية	نسبة المساهمة
الرسم على المنتوجات البترولية أو المماثلة لها	286 234 961,22	% 81.99
الرسم العقاري ورسم التطهير	1 700 311,54	% 0.49
الرسم الصحي على اللحوم	99 240,00	% 0.02
رسم السكن	0.00	% 0
الضريبة الجزافية الوحيدة	15 560 405,25	% 4.46
الرسم على القيمة المضافة	45 511 587,29	% 13.04
المجموع	**349 106 505,30**	**% 100**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على وثائق بلدية حمادي كرومة (لسنة 2023).

يبين الجدول أعلاه استمرار النمط الهيكلي ذاته في توزيع الموارد الجبائية لبلدية حمادي كرومة خلال سنة 2023، حيث لايزال الرسم على المنتوجات البترولية أو المماثلة لها يهيمن على إجمالي التحصيلات بنسبة 81.99 % ، محققا مبلغا قدره 286.234.961,22 دج، رغم انخفاضه مقارنة بالسنوات السابقة، هذا الانخفاض لم يغير كثيرا من طبيعة الاعتماد الكبير على هذا المورد كمصدر رئيسي للإيرادات الجبائية. يأتي في المرتبة الثانية الرسم على القيمة المضافة بنسبة مساهمة 13.04 %، أي ما يعادل 45.511.587,29 دج، وهو ما يظهر دوره المتنامي في تغطية جزء من الحاجيات المالية للبلدية، أما الضريبة الجزافية الوحيدة، فقد بلغت مساهمتها 4.46% ، بقيمة 15.560.405,25 دج، وهي نسبة لا تزال متواضعة لكنها تعكس نوعا من التحسن مقارنة ببعض السنوات الماضية، في المقابل حافظت بقية الرسوم على مساهمتها الهامشية، إذ لم تتجاوز نسبة مساهمة الرسم العقاري ورسم التطهير حاجز 0.49 %، بينما بقي الرسم الصحي على اللحوم عند 0.02 % فقط، واستمر غياب رسم السكن بشكل تام. تدل هذه المعطيات على استمرار ضعف تنوع مصادر الجباية المحلية، ما يجعل البلدية رهينة لتقلبات مورد واحد أساسا، وهو ما يضعف من قدرتها على التخطيط المالي طويل المدى، ويبرز من جديد التحدي أمام السلطات المحلية في ضرورة توسيع القاعدة الجبائية وتنشيط عملية تحصيل الرسوم الأقل فاعلية حاليا.

– نسبة المساهمة خلال سنة 2024: يوضح الجدول الموالي مدى مساهمة كل ضريبة ورسم في إجمالي التحصيلات الجبائية لبلدية حمادي كرومة خلال سنة 2024.

جدول رقم (11): نسبة مساهمة الضرائب والرسوم في إجمالي التحصيلات الجبائية لسنة 2024

طبيعة الضرائب والرسوم	التحصيلات الجبائية	نسبة المساهمة
الرسم على المنتوجات البترولية أو المماثلة لها	315 561 909,38	% 78.88
الرسم العقاري ورسم التطهير	8 023 439,00	% 2.01
الرسم الصحي على اللحوم	0.00	% 0
رسم السكن	9 885 350,83	% 2.47
الضريبة الجزافية الوحيدة	16 696 706,01	% 4.17
الرسم على القيمة المضافة	49 882 038,20	% 12.47
المجموع	**400 049 443,42**	**% 100**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على وثائق بلدية حمادي كرومة (لسنة 2024).

من خلال معطيات الجدول السابق يبرز استمرار الاعتماد الكبير على الرسم على المنتوجات البترولية أو المماثلة لها، الذي يمثل نسبة 78.88% من إجمالي التحصيلات، أي ما يعادل 315.561.909,38 دج، رغم أنها نسبة مرتفعة، إلا أنها أقل من السنوات السابقة، ما يشير إلى تحسن طفيف في توزيع الموارد الجبائية. ومن جهة أخرى، يلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة الرسم على القيمة المضافة إلى 12.47 % بقيمة 49.882.038,20 دج، مما يعزز دوره كمورد ثانوي قوي، كما شهد رسم السكن دخولا فعليا في بنية التحصيلات بعد غياب لسنوات، حيث ساهم بنسبة 2.47 % بقيمة 9.885.350,83 دج، وهو تطور إيجابي يعكس جهودا محتملة في توسيع الوعاء الجبائي. أما الضريبة الجزافية الوحيدة، فقد ساهمت بنسبة 4.17 % بقيمة 16.696.706,01 دج، بينما جاءت مساهمة الرسم العقاري ورسم التطهير متواضعة بنسبة 2.01 %، في حين لم تسجل أي تحصيلات من الرسم الصحي على اللحوم خلال السنة.

تظهر هذه المعطيات بداية تحسن نسبي في تنويع الموارد الجبائية للبلدية، إلا أن الاعتماد الأساسي ما يزال مرتكزا على مورد واحد، ما يدعو إلى تعزيز سياسات التحصيل الجبائي وتنمية الموارد المحلية لضمان استدامة مالية أكبر في السنوات القادمة.

3.4. تقييم مساهمة الإيرادات الجبائية في تمويل ميزانية بلدية حمادي كرومة

1.3.4. مساهمة الإيرادات الجبائية في تمويل إجمالي إيرادات قسم التسيير لميزانية بلدية حمادي كرومة خلال الفترة (2020 – 2024): يبين الجدول الموالي مجموع الإيرادات الجبائية ومجموع الإيرادات الأخرى لقسم التسيير المحققة خلال الفترة (2020 – 2024)، وكذا نسبة مساهمة كل منها في إجمالي إيرادات قسم التسيير.

جدول (12): نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية في إجمالي إيرادات قسم التسيير للفترة (2020-2024)

السنوات	مجموع الإيرادات الجبائية	مجموع الإيرادات الأخرى	مجموع إيرادات قسم التسيير
2020	498 379 697,55	169 578 724,05	667 958 421,60
2021	523 565 181,45	310 079 707,12	833 644 888,57
2022	494 486 478,78	461 988 132,21	956 474 610,99
2023	349 106 505,30	953 185 459,37	1 302 291 964,67
2024	400 049 443,42	578 562 871,99	978 612 315,41

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على وثائق بلدية حمادي كرومة (2020-2024).

يلاحظ من خلال الجدول مساهمة كبيرة للإيرادات الجبائية سنة 2020 على باقي مصادر التمويل، فقد بلغت نسبة المساهمة 74.61 % أي ما يعادل 498.379.697,55 دج من مجموع إيرادات التسيير البالغة 667.958.421,60 دج، وهو ما يدل على أن ميزانية التسيير تعتمد بشكل كبير على الأداء الجبائي المحلي، خاصة من خلال التحصيلات المتأتية من الرسوم والضرائب المختلفة.وتعتبر هذه النسبة المرتفعة مؤشرا مزدوج الدلالة فمن جهة، تعكس فعالية معينة في التحصيل الجبائي، وقدرة البلدية على تعبئة الموارد المالية من داخل محيطها المحلي، ومن جهة ثانية، تكشف عن هشاشة مالية محتملة في حال تراجع النشاط الاقتصادي أو تغير السياسات الجبائية الوطنية، مما قد يؤثر سلبا على قدرة البلدية في تغطية نفقاتها التشغيلية أو تمويل الخدمات العمومية.

أما الإيرادات الأخرى، فقد بلغت 169.578.724,05 دج أي بنسبة 25,39 %، وتشمل عادة الإعانات الممنوحة من الدولة، عائدات الممتلكات، الرسوم الإدارية، ومداخيل أخرى غير جبائية، وتدل هذه النسبة المحدودة على أن البلدية لا تزال تعتمد بدرجة أقل على الموارد غير الجبائية.

كما يلاحظ تطورا لافتا في بنية إيرادات قسم التسيير لبلدية حمادي كرومة خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020، حيث يظهر تراجع نسبي في نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية إلى 62.80 % من إجمالي إيرادات التسيير، رغم ارتفاع قيمتها المطلقة إلى523.565.181,45 دج، وهو ما يدل على تحسن في إجمالي الموارد المالية للبلدية. في المقابل ارتفعت الإيرادات الأخرى بشكل ملحوظ لتصل إلى 310.079.707,12 دج، أي بنسبة 37.20 % من إجمالي الإيرادات، مما يعكس تنوعا نسبيا في مصادر التمويل مقارنة بالسنة السابقة.

كما شهدت نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية خلال سنة 2022 تراجعا واضحا إلى 51.70 % من إجمالي الإيرادات، مقارنة بسنة 2021 حيث بلغت نسبة المساهمة 62.80 %، وهو ما يعد مؤشرا على تزايد الاعتماد على الإيرادات الأخرى في تمويل تسيير البلدية. وقد بلغت الإيرادات الجبائية خلال هذه السنة ما مجموعه 494.486.478,78 دج، في حين ارتفعت الإيرادات الأخرى إلى 461.988.132,21 دج، مشكلة ما نسبته 48.30 % من مجموع إيرادات قسم التسيير، وهي أعلى نسبة مسجلة للإيرادات غير الجبائية خلال السنوات الثلاث المدروسة (2020-2022).

هذا التوازن شبه المتساوي بين الموردين يعكس نوعا من التحول المالي في استراتيجية البلدية، حيث لم تعد الجباية وحدها تمثل العمود الفقري للتمويل كما في السنوات السابقة، مما قد يدل على تحسن القدرة على تعبئة موارد أخرى، أو على تراجع فعالية التحصيل الجبائي، أو ربما على أثر سياسات حكومية لدعم البلديات من خلال التحويلات المركزية.

ومن ناحية تقييمية، فإن استمرار هذا الاتجاه يتطلب من البلدية تحقيق توازن مستدام بين الإيرادات الجبائية وغير الجبائية، مع ضرورة تحسين كفاءة التحصيل الضريبي لضمان الاستقلالية المالية وتعزيز قدرة البلدية على تمويل مشاريعها التنموية والخدماتية.

كما وتعكس معطيات الجدول أيضا تراجعا حادا في مساهمة الإيرادات الجبائية في تمويل قسم التسيير لبلدية حمادي كرومة خلال سنة 2023، حيث لم تتجاوز 26.81 % من إجمالي الإيرادات، مقارنة بـ 51.70 % سنة 2022 و62.80 % سنة 2021، وهو أدنى مستوى مسجل خلال السنوات المدروسة. فقد بلغت الإيرادات الجبائية لهذه السنة حوالي 349.106.505,30 دج، في حين

قفزت الإيرادات الأخرى إلى 953.185.459,37 دج، وهو ما يمثل 73.19 % من إجمالي إيرادات قسم التسيير، والتي قدرت بـ 1.302.291.964,67 دج، ويشير هذا التفاوت الكبير إلى تحول جذري في مصادر تمويل البلدية، يحتمل أن يكون ناتجا عن ضعف عمليات التحصيل الجبائي أو انخفاض النشاط الاقتصادي المحلي الذي يشكل وعاء للضرائب، أو زيادة في التحويلات المالية من الدولة أو الجهات الأخرى ضمن الإيرادات غير الجبائية، بهدف دعم ميزانية البلدية.

هذا الوضع يعكس اعتمادا مفرطا على الموارد الخارجية، مما قد يضعف من استقلالية البلدية المالية وقدرتها على التخطيط بعيد المدى، ويضعها في موقع هش أمام أي تقلبات في سياسات الدعم المركزي، لذلك، يعد هذا المؤشر تنبيها واضحا للحاجة إلى تحسين الأداء الجبائي، عبر توسيع الوعاء الضريبي، وتطوير آليات التحصيل، وتعزيز الثقة بين المواطن والإدارة المحلية، لتأمين موارد ذاتية أكثر استقرارا وديمومة.

ويلاحظ أيضا من خلال نفس الجدول تحسنا نسبيا في مساهمة الإيرادات الجبائية في تمويل قسم التسيير لبلدية حمادي كرومة خلال سنة 2024 مقارنة بالسنة السابقة 2023، فقد بلغت هذه المساهمة 40.88 % من إجمالي الإيرادات، بعد أن كانت 26.81 % في 2023، ما يشير إلى إستعادة جزئية للدور الجبائي في تغطية نفقات البلدية. وقد بلغت الإيرادات الجبائية ما قدره 400.049.443,42 دج، بينما سجلت الإيرادات الأخرى حوالي 578.562.871,99 دج بنسبة 59,12%، من أصل مجموع عام قدره 978.612.315,41 دج لإيرادات قسم التسيير.

ويظهر هذا التطور تحركا إيجابيا نحو تحسين الأداء الجبائي المحلي، لكنه لا يزال دون مستويات السنوات الأولى من الفترة المدروسة، خصوصا سنة 2020 التي سجلت فيها الإيرادات الجبائية نسبة 74.61 %، ومن ثم يمكن القول أن البلدية تسير في اتجاه إستعادة توازن مصادر التمويل، لكنها ما زالت تعتمد بنسبة كبيرة على الإيرادات غير الجبائية، وهو ما قد يبقيها عرضة لتقلبات في التحويلات المالية الخارجية أو مصادر الدعم غير الثابتة.

2.3.4. مســـاهمة الإيرادات الجبائية في إجمالي الإيرادات العامة لميزانية بلدية حمادي كرومة خلال الفترة (2020–2024): يبين الجدول الموالي نسـبة مسـاهمة الجباية المحلية المتحصـل عليها لفائدة بلدية حمادي كرومة بالنسبة لإجمالي الإيرادات العامة للميزانية، خلال الفترة (2020-2024).

جدول (13): نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية في إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (2020-2024)

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	الإيرادات الجبائية	نسبة المساهمة
2020	3.367.424.405,07	498.379.697,55	%14.80
2021	3.486.592.733,75	523.565.181,45	%15.02
2022	3.435.552.359,02	494.486.478,78	% 14.39
2023	3.573.746.841,58	349.106.505,30	% 9.77
2024	3.645.650.074,90	400.049.443,42	% 10.97

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على وثائق بلدية حمادي كرومة (2020-2024).

يعكس الجدول أعلاه تطور نسـبة مسـاهمة الجباية المحلية في إجمالي الإيرادات العامة لميزانية بلدية حمادي كرومة خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى سنة 2024، والذي يلاحظ من خلاله تقارب في نسـب المسـاهمة بالإضـافة إلى ضـعف هذه المسـاهمة في إجمالي الإيرادات العامة إذ لم تتجاوز 20 % لكل سـنوات الدراسـة، فقد بلغت مسـاهمة الجباية المحلية نسـبة 14.80 % و 14.39 % لكل من سـنة 2020 و2022 على التوالي، ومسـاهمة بنسـبة 15.02 % سـنة 2021 وهي أعلى نسـبة حققت، لتعرف انخفاضا حادا سنة 2023 بنسبة تقدر بـــ 9.77 % وهو ما يعكس ضعفا كبيرا في التحصيل الجبائي ،لترتفع نسبة المساهمة ارتفاعا طفيفا سنة 2024 قدر بـ 10.25 %.

إجمالا يظهر الجدول تراجعا تدريجيا في مســـاهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية بلدية حمادي كرومة خلال الفترة المدروسة، الأمر الذي يستدعي إعادة تقييم سياسات التحصيل وتعزيز الاستقلال المالي المحلي.

3.3.4. مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية إجمالي النفقات العامة لميزانية بلدية حمادي كرومة خلال الفترة (2020–2024): تواجه بلدية حمادي كرومة، شـــأنها في ذلك شـــأن باقي البلديات، أعباء ونفقات متزايدة تفرض عليها ضـــرورة تأمين موارد مالية كافية لضـــمان تغطيتها، وبناء عليه ســـيتم في هذا السياق تقييم مدى مساهمة الجباية المحلية في تغطية إجمالي النفقات العامة لميزانية بلدية حمادي كرومة خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024.

جدول (14): نسبة مساهمة الجباية المحلية في إجمالي النفقات العامة خلال الفترة (2020-2024)

السنوات	إجمالي النفقات العامة	الجباية المحلية	نسبة المساهمة
2020	518.601.024,59	498.379.697,55	% 96.10
2021	731.760.338,47	523.565.181,45	% 71.54
2022	899.342.521,81	494.486.478,78	% 54.98
2023	916.613.984,37	349.106.505,30	% 38.09
2024	1.177.891.472,44	400.049.443,42	% 33.96

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على وثائق بلدية حمادي كرومة (2020-2024).

يظهر الجدول رقم (14) تطور مساهمة الجباية المحلية في تغطية إجمالي النفقات العامة لميزانية بلدية حمادي كرومة خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024. وقد سجلت السنوات 2020 و2021 نسب تغطية بلغت على التوالي 96.10 % و71.54 %، مما يدل على قدرة الجباية المحلية في تلك الفترة على تغطية إجمالي النفقات العامة واعتمادا كبيرا على الموارد الجبائية، غير أن الوضع تغير بشكل ملحوظ في السنوات 2022 و2023 و2024، حيث انخفضت نسبة مساهمة الجباية المحلية إلى 54.98 % و38.09 % و33.96 % على التوالي، وهو ما يعكس تراجعا في قدرة الجباية المحلية على تغطية نفقات البلدية، ما قد يشير إلى زيادة في النفقات أو انخفاض في الموارد الجبائية، أو الاثنين معا.

– تقييم الوضعية المالية لميزانية بلدية حمادي كرومة خلال الفترة (2020–2024): عند تحضير البلدية لميزانيتها الأولية يجب أن تكون هذه الميزانية متوازنة، أي أن تكون الإيرادات العامة مساوية للنفقات العامة، ولكن مع نهاية السنة المالية قد يختل التوازن بينهما، وهذا ما يؤدي إلى وجود حالة فائض أو عجز، وعليه سيتم استعراض رصيد الموازنة لميزانية بلدية حمادي كرومة خلال الفترة (2020-2024)

جدول رقم (15): رصيد الموازنة لميزانية بلدية حمادي كرومة خلال الفترة (2020-2024)

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	إجمالي النفقات العامة	رصيد الموازنة
2020	3.367.424.405,07	518.601.024,59	(+)2.848.823.380,48
2021	3.486.592.733,75	731.760.338,47	(+)2.754.832.395,28
2022	3.435.552.359,02	899.342.521,81	(+)2.536.209.837,21
2023	3.573.746.841,58	916.613.984,37	(+)2.657.132.857,21
2024	3.645.650.074,90	1.177.891.472,44	(+)2.467.758.602,46

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على وثائق بلدية حمادي كرومة (2020-2024).

من خلال معطيات الجدول (15) يتبين بوضوح أن البلدية حققت فائضا ماليا سنويا، أي أنها لم تحقق إي حالة عجز طوال فترة الدراسة، ما يعكس ارتفاعا كبيرا في الإيرادات العامة مقارنة بإجمالي النفقات. ففي سنة 2020 سجل أكبر فائض مقارنة بفوائض السنوات السابقة الذي قدر بـ 2.848.823.380,48 دج.

وحسب المعلومات التي تم التحصل عليها عن طريق الحوار مع أحد المسؤولين في مصلحة المحاسبة والمالية للبلدية عند الاستفسار عن كيفية التصرف في الفائض، وضح لنا بأنه يتم استثماره لتمويل مشروع معين أو الاحتفاظ به كإيرادات للسنة المالية المقبلة.

بناء على ما سبق يمكن القول أن الإيرادات الجبائية للبلدية خلال الفترة المدروسة تميزت بهيمنة واضحة لمورد واحد يتمثل في الرسم على المنتوجات البترولية أو ما يماثلها، والذي بلغت مساهمته ما يفوق 80 % من إجمالي التحصيلات الجبائية في معظم السنوات، فيما عرفت باقي الضرائب والرسوم مساهمات ضعيفة لم تتجاوز معظمها 13 %. ومن جهة أخرى، عرفت مساهمة الإيرادات الجبائية في تمويل قسم التسيير تذبذبا واضحا، إذ بلغت ذروتها سنة 2020 بنسبة 74.61 %، ثم أخذت منحى تنازليا في السنوات الموالية، ويعكس هذا التراجع إما انخفاضا في مردودية التحصيل الجبائي المحلي، أو ارتفاعا في الاعتماد على الإيرادات الأخرى، كإعانات الدولة، وهو ما يدل على محدودية الجباية المحلية في تغطية نفقات التسيير، ويشير إلى هشاشة في استقلالية القرار المالي المحلي.

في الأخير تظهر نتائج البحث أن الفرضية الرئيسية التي تنص على أن الإيرادات الجبائية تساهم بشكل كبير في تمويل ميزانية بلدية حمادي كرومة خلال الفترة (2020–2024) غير صحيحة، وذلك بسبب التفاوت الملحوظ بين تقديرات الإيرادات الجبائية وما يتم تحصيله فعليا، إضافة إلى محدودية بعض الموارد الجبائية وضعف كفاءة التحصيل، مما أدى إلى تقليص مساهمة هذه الإيرادات في تغطية النفقات المحلية وتحقيق التوازن المالي المنشود.

5. خاتمة

سمحت الدراسة الحالية بالوقوف على مجموعة من **النتائج** أهمها:

– تعد الجباية المحلية ركيزة أساسية لتحقيق الاستقلالية المالية والوصول إلى تنمية محلية فعالة، إلا أن الواقع يكشف عن فجوة بين الإمكانيات المتاحة والمردودية المحققة.

– تعتمد بلدية حمادي كرومة محل الدراسة بنسبة كبيرة على مورد جبائي واحد يتمثل في الرسم على المنتوجات البترولية، والذي يشكل ما يزيد عن 80 % من إجمالي الإيرادات الجبائية خلال الفترة المدروسة.

– مجمل الضرائب والرسوم التي تشكل الجباية المحلية للبلدية معدلاتها ونسب توزيعها ضئيلة جدا، نتيجة محدودية الوعاء الضريبي المحلي وضعف آليات التحصيل، إلى جانب استحواذ الدولة على الضرائب والرسوم ذات العائد الكبير كالرسم على القيمة المضافة، وهو ما ينعكس سلبا على أثرها تمويل ميزانية البلدية.

– سجلت الموارد الجبائية غير المنتوجات البترولية، لا سيما تلك المحصلة كليا لفائدة البلدية، مساهمات ضعيفة، ما يدل على محدودية الوعاء الضريبي المحلي وضعف آليات التحصيل، فضلا عن غياب التنوع في الموارد المالية، وهو ما انعكس على نسب مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية النفقات، وهو ما يعكس كذلك اتجاها نحو الاعتماد المتزايد على إعانات الدولة وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية بدل الموارد الذاتية.

– حققت البلدية محل الدراسة فوائض مالية معتبرة خلال السنوات المدروسة، وهو ما يدل على قدرة إدارية ومالية لا يستهان بها، غير أن استدامة هذه الوضعية مرهونة بمدى قدرة البلدية على تحسين مردودية تحصيلها الجبائي وتنويع مصادر دخلها، ففي ظل هشاشة قاعدة الجباية المحلية وتراجع بعض الموارد، يصبح من الضروري إعادة النظر في السياسات الجبائية المتبعة، من خلال تثمين السجلات العقارية، تحسين التنسيق مع مصالح الضرائب، وتفعيل الرسوم غير المستغلة.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من **المقترحات**، منها:

– تعزيز التنسيق بين البلدية والمصالح الجبائية المركزية لتحسين عمليات التحصيل ومتابعة المكلفين بالضريبة.

– رقمنة الإدارة الجبائية المحلية من خلال إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية محدثة للمكلفين بالرسوم والضرائب لتسهيل المراقبة والتحصيل.

– تفعيل الرسوم المجمدة أو غير المفعلة، خصوصا رسم السكن، والرسم الصحي على الذبح، مع مراجعة تعريفتها حسب قدرة المواطن وواقع الخدمات المقدمة.

– تنمية الثقافة الجبائية لدى المواطنين عبر حملات توعية تحسسهم بأهمية الضرائب في تمويل الخدمات المحلية.

– تحفيز النشاط الاقتصادي المحلي لجعل البيئة المحلية أكثر جاذبية للاستثمار، ما ينعكس إيجابا على حجم الموارد الجبائية.

6. قائمة المراجع

1) الجريدة الرسمية. (2024). قانون الرسوم على رقم الأعمال. *(86)*.

2) الجريدة الرسمية. (2025). قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. *(84)*.

3) الحبيب جلالي. (2022). مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية بالجزائر– دراسة حالة بلديات ولاية تلمسان للفترة (2015-2017). *المجلة الجزائرية للمالية العامة، 12* (01)، 364-347.

4) بسمة عولمي. (2006). تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر. *مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا*(4)، 257- 280.

5) حمدي شريف الجيلالي. (2021). دور التحفيزات والتسهيلات الجبائية في تنمية وإنعاش قطاع السياحة بالجزائر. *مجلة دفاتر بوادكس، 10* (01)، 266-242.

6) حميد بوزيدة، و راضية خلادي. (2018). مكانة الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية:دراية حالة بلديات ولاية بومرداس للفترة 2013- 2016. *مجلة دراسات جبائية، 7* (2)، 7- 26.

7) صفوان المبيضين. (2020). *الإدارة المحلية (مداخل التطوير)*. الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

8) عبد المؤمن بن صغير. (2020). إشكالية تحصيل الجباية المحلية و متطلبات إصلاحها في الجزائر. *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، 5*(2)، 1 - 31.

9) نور الدين حامد. (2016). *أثر إصلاح النظام الضريبي*. عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.

10) وائل مقران، و عبد الرزاق سويقات. (2025). مصادر تمويل الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. *دفاتر السياسة والقانون، 17* (01)، 145-134.

11) يحياوي سمير، و خديجة حمادي . (2023). تمويل الجماعات المحلية في ظل التحولات الاقتصادية في الجزائر. *مجلة القرطاس للعلوم الاقتصادية والتجارية، 03* (01)، 73-55.